القواعد الإجرائية لإدارة الحوار وتيسير الجلسات لدى المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام

أولاً: التخطيط والتنفيذ من خلال وضع الرؤيا التنفيذية لجلسات الحوار والعمل على الاستثمار الأمثل للإمكانيات والأدوات المتاحة لتحقيق الهدف المحدد، والاعتماد على كادر متخصص في الإعلام والعلوم الاجتماعية لإدارة وتيسير الجلسات، وبدء الجلسة بالتعارف بين المشاركين، وإعلام الجميع عن سبب الحوار وموضوع النقاش وأهم القواعد الناظمة للجلسة، وتنظيم النشاط الهادف إلى جمع المعلومات، واستخراج الآراء دون الحكم عليها، وتوزيع الوقت على المشاركين بشكل كاف للتفكير أو الإجابة، وملاحظة ردود الأفعال غير الشفوية "حركات الجسد"، والعمل على تشجيع الصامتين في المشاركة، وطرح الأسئلة بأسلوب بسيط بعيد عن الجو الرسمي، واعتماد أساليب إذابة أو كسر الجليد، واعتماد اللغة والكلمات المناسبة، وإعادة كلام المشارك لإشعاره بالمتابعة والاهتمام.

ثانياً: تدريب وصقل مهارات الميسر باستمرار لإلمامه بسيكولوجية المشاركين وتوجهاتهم الفكرية ومرجعياتهم الثقافية ومراعاتها خلال جلسة النقاش، والطرق والأساليب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف المرسوم، والإلمام بالنظم والقوانين المحلية والحكومية التي من الممكن أن تؤثر على انجاز العمل، وامتلاكه المعرفة والدراية الكافية بموضوع النقاش باعتباره مرجعية المشاركين في موضوع الجلسة.

ثالثاً: تنوع استخدام طرق التيسير ومهارات إدارة الجلسة بهدف إعطاء أطراف النزاع فرصة الالتقاء بعيدا عن مفاوضات رسمية تحدد مدتها من قبل الجهة الداعية لها، وتنمية التواصل الحواري الذي يعتمد على أربع أدوات (التعامل المؤثر – الاستماع النشط – الترديد – الاسئلة الاستكشافية) ويتسم بطابع الاستكشاف والاستشراف لتحفيز المشاركين اعتمادا على العلاقة بين الأطراف.

رابعا: الاطلاع على تجارب الآخرين من مراكز أبحاث وندوات للاستفادة منها والوقوف على آليات وتنفيذ جلسات الحوار من قبلها خاصة أن هذا الأمر لم يكن مألوفا لدى السوريين قبل الثورة.

خامساً: التقييم وإعداد التقرير المرحلي الخاص بكل ورشة على حدى، وكذلك التقرير النهائي العام، والذي يتضمن آراء السوريين واتجاهاتهم وفق الأساليب العلمية المتبعة في علم الإحصاء وتحليل البيانات.

المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام

مؤسسة علمية بحثية مستقلة وغير حزبية، تُعنى بالدراسات السياسية والإعلامية والاستراتيجية في سورية وبأبحاث الرأي العام حول تطلعات وآراء الشعب السوري في مختلف مجالات الحياة العامة، لبناء قاعدة معرفية وعلمية تساهم في ردم الهوة بين صناع القرار (أشخاص - مؤسسات) وبين الجمهور والربط بينهم، لتحقيق التماسك المجتمعي.

قيم المؤسسة ومبادئها

تلتزم المؤسسة بجملة من القيم المهنية والأخلاقية، هي:

- معايير حماية الحقوق والحفاظ على سرية المعلومات وخصوصية الأفراد والمؤسسات
- بناء الثقة المتبادلة بين العملاء والمؤسسة، وتحقيق الشفافية في التعامل على جميع المستويات.
- مراعاة قيم المجتمع السوري الدينية والثقافية.
- الابتعاد عن أي صيغ أو أساليب تُحرض على العنف أو تنتهك مبادئ المساواة أو العدالة أو تحط من كرامة الإنسان أو تحث على التمييز.
- العمل بموضوعية ومهنية وسياسة منفتحة واعية تخدم القضايا الوطنية السورية.

إدارة وتيسير مجموعات الحوار؛ الأدوات والأهداف

المحتويات

المقدمة ٢
أولا: تعاريف إجرائية "الإدارة و التيسير - مجموعة النقاش أو الحوار المركزة – المهارة - الحوار" ٣
ثانيا: مراحل التجهيز لمجموعة الحوار ٤
ثالثا: مهارات ومواصفات الميسر الجيد ٦
رابعا: طرق التيسير ٦
خامسا: مهارة إدارة جلسات التيسير ٧
سادسا: أهداف عقد مجموعة النقاش المركزة ٨
سابعا: معوقات تيسير مجموعات الحوار ٩
خاتمة ١٠
الملاحق ١١

إعداد: الباحث رشيد حوراني
شارك في الإعداد: محمد برغلة
تاريخ النشر: ٢٠٢٠/٠١/٢٠

المقدمة

يُعرّف قاموس العلوم الاجتماعية الصادر عن مطابع أكسفورد الجامعية (OUP) سنة ٢٠٠٢م "التَذَاوت" (intersubjectivity) بصفة عامة على أنه نزعة في فلسفة القرن العشرين وعلومه الاجتماعية تُعَوِّل على التواصل بين الناس وعلى فهمهم المشترك أكثر مما تعول على الشعور الفردي ومفاهيم المعرفة الموضوعية، بمعنى أن العلاقات التي تقوم بين الناس تختلف عن تلك التي يقيمونها ببواطنهم الذاتية، وساعدت أعمال كل من الفلاسفة الألمان "هيردر وهامبولت وهيجل"، على شق الطريق أمام هذه النزعة[١]، حيث كانت أعمالهم تتناول نقد الفلسفات الذاتية المستقلة، وخصوصا عقلانية ديكارت الفيلسوف الفرنسي، وبالتالي تجاوز التحدي الذي تطرحه مسألة التعددية في إطار من الإجماع الذي يحفظ حق الجميع في النقاش داخل مجتمع متماسك ومنسجم.

أدت طبيعة الأنظمة السياسية التي عرفتها المنطقة العربية بشكل خاص، وأهميتها عالميا من حيث الثروات الباطنية والموقع الجيواستراتيجي، وتعقيد تركيبتها الديموغرافية من الناحية الدينية والعرقية والثقافية والعشائرية، والصراع العربي الإسرائيلي، لتَحولها إلى أرض للصراع والاقتتال، وليس أدل على ذلك ما تشهده سوريا والعراق وليبيا واليمن ومصر، لأن الاستبداد

[١] مدونة philosophia - التذاوت والتشاور والتشارك

والشعور بالتهميش لدى فئة أو فئات الشعب بسبب انتمائها الديني أو العرقي يُساهم في تشديد تمسكها بهويتها الفرعية، على حساب الهوية العامة "الوطنية"، ويمنع من ظهور بيئة مناسبة تؤسس لثقافة الحوار، ويعمل النظام المستبد على انتاج أشكال صغرى وعليا من الولاءات والنخب التي تتناسب معه وتتقاطع مصالحها، وهو ما يجعل المجتمع قائما في جوهره على علاقات القوة والمحسوبيات على مختلف مستوياته.

لذلك تُعد الحوارات الوطنية أداة بالغة الأهمية في منع النزاع العنيف، وتمكن من إدارة الأزمات السياسية، وعمليات الانتقال السياسي، كما تساهم في إعادة بناء التوافق حول أسس الدولة والنظام المؤسساتي فيها وتخطي الانقسامات العميقة بين الأطراف والدوائر الأساسية، وتنفذ على نحو واسع في أوساط الحكومات الوطنية والأحزاب المعارضة وفرق المجتمع المدني والحركات المسلحة، كما تكون مناسبة للتطبيق عند الحرص على الوقوف على قضيةٍ ما بعمق، ورصد الفروق الدقيقة بين الآراء بشأنها والحصول على آراء المعنيين المختلفة، وللوصول لفهمٍ أفضل للاختلافات في وجهات النظر والعوامل المؤثرة بشأنها على الرأي والسلوك.

نفذت المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام خلال الأعوام الماضية مجموعة من جلسات الحوار ضمن مبادرة دعم عملية سلام سوريا المدعومة من الاتحاد الأوربي ووزارة الخارجية الاتحادية الألمانية

The European Union and the Federal German Foreign Office - Syria Peace Process Support Initiative (SPPSI)

باستخدامها لآليات واستراتيجيات جديدة في إدارة الحوار وتيسير الجلسات، والتي طورت بموجب الآراء التي جمعتها من المواطنين السوريين على اختلاف توجهاتهم خلال جلسات الحوار التي عقدتها معهم ما توصلت إليه ورقة بعنوان //نحو أسس لعيش مشترك ومحددات لعقد اجتماعي سوري "النقاط العشرون"[٢]//

أولا: تعاريف إجرائية "الإدارة و التيسير ـ مجموعة النقاش أو الحوار المركزة – المهارة ـ الحوار"

تعتبر الدقة والموضوعية من شروط البحث العلمي، ويتطلب تحقيقهما وضع تعريفات واضحة ومحددة لكل مصطلح، بحيث تدل على رؤوس الموضوعات التي تناولها البحث، لذلك سنحدد في هذا المحور هذه التعاريف ليتسنى لنا تجنب الخلط بدوافعه المتنوعة "السياسية أو الإعلامية أو الايديولوجية..."

الإدارة والتيسير: يحدد التيسير وإدارة جلسات الحوار الهدف من الجلسة ويضع تصورا واضحا لما يريد الوصول إليه.

وقد حددت المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام في المرحلة الثانية من مشروع الحوار السوري- السوري ثلاثة قضايا رئيسة، وهي:

- مبادئ الدولة المدنية الديمقراطية.
- المواطنة بين الدين والقانون.
- الحرية الفردية وانعكاساتها في الدستور.

[٢] الملحق أو الهوامش ستتضمن كافة مراحل تطور الورقة التي عملت المؤسسة السورية للدراسات على تطويرها من خلال جلسات الحوار المذكورة.

مجموعة النقاش أو الحوار المركزة: هي طريقة منهجية من طرق الأسلوب الكيفي في البحث العلمي، تُستخدم بهدف جمع معلومات كيفية حول موضوع محدد من جماعة اجتماعية ذات نوعية محددة، وذات اهتمامات مشتركة من أجل التوصل إلى مجموعة من التصورات، أو الإدراكات حول موضوع، أو قضية محددة، بحيث تستطيع تلك التصورات المشتركة الخروج بمجموعة البدائل التي تفيد في اتخاذ القرارات، أو الوصول إلى حلول محددة للمشكلات، وهي طريقة مخططة ومكونة من عدد صغير من الأفراد ذوي الاهتمامات المشتركة؛ يتراوح عددهم من (٨ – ٢١ فردا) ولا يشترط أن يعرفوا بعضهم بعضًا، ويتم دعوتهم للمشاركة في حلقة نقاشية مخططة ومنظمة عن موضوع محدد، يتم خلالها إجراء مجموعة من التفاعلات بين جميع الأعضاء المشاركين في المناقشة بإدارة مُيَسِّر الجلسة الذي يقوم بتنظيم التفاعل والنقاش.

ضمت مجموعات النقاش المركزة التي نفذتها المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام سوريين" قادة رأي" من مختلف مكونات المجتمع السوري الإثنية والدينية والثقافية، وغطت هذه المجموعات جميع المناطق التي ينتشر فيها السوريون (سوريا "مناطق النظام والمعارضة"، تركيا، أوروبا، لبنان)

المهارة: وتدل على السلوك المتعلم أو المكتسب، وتعني القدرة على تحقيق هدفٍ معين، ولها شرطان جوهريان **أولهما:** أن تكون موجهة نحو إحرازِ هدف أو غرض معين، **وثانيهما:**أن تكون منظمة بحيث تؤدي إلى إحرازِ الهدف في أقصر وقت ممكن، ويلعب قوة الدافع اتجاهها دورا كبيرا في تنميتها وتطورها، أو ضعفها وضمورها. وتتبلور مهارة التيسير في إدارة النقاش، والمبادرة بطرح الأسئلة وإدارة الوقت، والعلاقة مع المشاركين، و إبداء المرونة واستبعاد ردات الفعل والأحكام النهائية مع إحاطة الآخرين بالاهتمام وتتبع ردات فعلهم أثناء النقاش، ويعتبر كل من (الإتقان- الإحكام- البراعة- الخبرة- التفوق- الإجادة) من الألفاظ الموازية لمفهوم المهارة، وتظهر في الخبرة الكافية التي يمتلكها ميسر الجلسة بموضوع النقاش.

الحوار: يمكن تعريف مفهوم الحوار لغة بأنه الجواب، وقيل المحاورة بمعنى المجاوبة والتحاور والتجاوب.

أما المفهوم الاصطلاحي للحوار فهو عملية فكرية ذهنية تجري بين اثنين أو أكثر للمناقشة والتحاور حول موضوع محدد للوصول إلى هدف معين[٣]. وتضمن حق الآخر في التعبير عن وجهة نظره أو عن قراءته دون أن يتعرض للإلغاء والاقصاء أو هدر دمه في أسوأ الأحوال، ومما لا شك فيه فإن الصراع الأيديولوجي بين النخب العربية "العلمانية والإسلامية" بات يمثل أحد معوقات الانتقال إلى مجتمع الحوار[٤].

ثانيا: مراحل التجهيز لمجموعة الحوار

يؤخذ بعين الاعتبار عند بدء التجهيز لمجموعة الحوار "النقاش" الهدف العام والإطار الزمني وسياق الحوار، بالإضافة إلى حجم المجموعة المشاركة وخلفيتها الثقافية وتَنوع القوى والأطراف صاحبة العلاقة بالقضية موضوع الحوار، وما هو متوفر في القاعة التي ستُعقد فيها جلسات الحوار، وعليه فإن مجموعة الحوار تمرّ بمراحل ثلاث متكاملة تؤدي إلى الوصول إلى عمق الآراء أو الاختلافات الدقيقة بينها، وفق التالي:

أ - مرحلة الإعداد والتخطيط: تنبع أهمية الإعداد والتخطيط كونه أحد الأساليب العلمية التي تعمل على الاستثمار الأمثل للإمكانيات المتاحة وتحقيق الهدف المحدد، ويكون ذلك بالنسبة لمجموعة النقاش من خلال وضع الرؤية التنفيذية للمجموعة

[٣] المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام – د. محمد خير الوزير - الحوار ودوره في تحقيق التماسك وبناء العقد الاجتماعي بين السوريين
[٤] الجديد – ابراهيم سعدي - ثقافة الحوار.. الفريضة الغائبة في العالم العربي

والأدوات المستخدمة فيها، تبدأ من اختيار مُيَسِّر الجلسة وما يمتلكه من سمات علمية وشخصية تكون عاملا في نجاح الورشة، وتحديد العينة التمثيلية للمشاركين، ولفت انتباههم لأهمية المشاركة، وتحديد تفاصيل الاجتماع "الأجندة ومحاور النقاش المجدولة بالزمان والمكان" والقواعد الناظمة للجلسة، بالإضافة إلى الاهتمام بالتفاصيل اللوجستية وتقديم تسهيلات استقطاب المشاركين مثل التعريف بالموقع والمدة الزمنية و تقديم الضيافة والمشروبات أو تقدير خاص للمشاركين كصورة تذكارية، أو شهادة حضور للجلسة.

عملت المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام بالتعاون مع أكاديمية آفاق للتطوير والتغيير في مرحلة الإعداد والتخطيط لمجموعات النقاش التي تم تنفيذها ضمن مبادرة دعم عملية سلام سوريا بالاعتماد على كادر متخصص في الإعلام والعلوم الاجتماعية لإدارة وتيسير الجلسات، وتم وضع الرؤية التنفيذية للمشروع بشكل عام تضمنت تمهيدًا وسبعة بنود وخاتمة شُرح خلالها ماهية المشروع والأهداف المرجوة منه والشريحة المستهدفة، ومنهج الدراسة وأداتها ونوع العينة وحجمها، وعَرض ما تضمنته استمارة المقابلة، وتصميم بطاقة الاستبيان، والآليات التنفيذية للمشروع[٥]. كما تم إعداد جدول أعمال خاص بكل جلسة على حدى يتم إعادة صياغتها بطريقة أخرى في كل مرة "الأجندة" تسير الجلسة بموجبه[٦].

ب- مرحلة التنفيذ: تقع مسؤوليتها على عاتق ميسر الجلسة ومساعده في التأكد قبل بدء الجلسة بوقت قصير أن كل شيء جاهز وفق ما خطط له سواء بالتجهيزات الورقية الخاصة بالبيانات موضوع الحوار، أو الأجهزة التقنية التي قد يستخدمها، ومناسبة المكان وجلوس المشاركين، والانتقال بعده لاستقبالهم براحة ومرونة، ومع بدء النقاش يبدأ بالتعريف عن نفسه والتعارف بين المشاركين، وإعلام الجميع عن سبب الحوار وموضوع النقاش وأهم القواعد الناظمة للجلسة، ويسعى لتنظيم النشاط الهادف إلى جمع المعلومات، والتزامه بمهمته التي تتمثل باستخراج الآراء وليس الحكم عليها، وتوزيع الوقت على المشاركين بشكل كاف للتفكير أو الإجابة، وملاحظة ردود الأفعال غير الشفوية "حركات الجسد"، والعمل على تشجيع الصامتين في المشاركة، وطرح الأسئلة بأسلوب بسيط بعيد عن الجو الرسمي، واعتماد أساليب إذابة أو كسر الجليد، واعتماد اللغة والكلمات المناسبة، وإعادة كلام المشارك لإشعاره بالمتابعة والاهتمام، والحرص على الالتزام بالوقت وفق الأجندة وأن تبقى نقاشات المشاركين ضمن موضوع الجلسة، والتدخل عند اللزوم خاصة في حالات الخلافات في وجهات النظر، وضرورة تنبيهه احترام مختلف الآراء، وتنبيه المشاركين لقرب الاستراحة المحددة بين محاور النقاش، وكذلك تنبيههم بقرب انتهاء الجلسة العامة بوقت.

عملت المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام بالتعاون مع أكاديمية آفاق للتطوير والتغيير، وبدعم وتسهيل مجلس الكنائس العالمي؛ في مرحلة تنفيذ مجموعات النقاش التي ضمن مشروع الحوار السوري– السوري على تطبيق ما سبق ذكره، كما تم توزيع الاستبيان الخاص بالورشة على المشاركين، والطلب منهم ترشيح بعض الأسماء من قبل كل مشارك تنطبق عليه صفات العينة الخاصة بموضوع مجموعة النقاش ليتم التواصل معهم والطلب منهم المشاركة في مجموعات قادمة، وتوجيه الشكر لهم على آراءهم وخبراتهم ومشاركتها في المجموعة على أمل الاجتماع في مجموعات مقبلة.

ج- مرحلة ما بعد الجلسة: وتتضمن التقويم والمتابعة لناحيتين الأولى تخص الفريق المسؤول عن تخطيط وتنفيذ مجموعة النقاش وجوانب الضعف والعمل على تلافيها في المجموعات القادمة، وجوانب القوة وتعزيزها والعمل على تطويرها وتنميتها، والثانية تخص الهدف العام من عقد مجموعات الحوار، وتتمثل في إعداد التقرير الخاص بالبيانات المتحصلة، والمواضيع المشتركة، والأسئلة الجديدة التي نشأت وتخص الموضوع المطروح، وتحليل البيانات وعرض النتائج الأساسية والتوصيات.

[٥] نموذج للرؤية التنفيذية سيتم ارفاقه مع ملحق الدراسة.

[٦] نموذج عن الأجندة الخاصة بالجلسة سيتم إرفاقه مع ملحق الدراسة.

ثالثا: مهارات ومواصفات الميسر الجيد

يُعدُّ الميسر في مجموعة الحوار المسؤول عن تيسير الأمور في المجموعة، ويكون بمثابة المرجعية للمشاركين في أي شيء قد يختلط عليهم ويتعلق بموضوع الحوار، ويقع عليه تفعيل المشاورة، والحفاظ على التركيز على موضوع الحوار، والتعامل مع المشكلات، الوصول إلى الإجماع. ولذلك عليه أن يتمتع بمجموعة من السمات والمهارات.

تأتي حزمة السمات والمهارات الشخصية في أول القائمة التي من الواجب أن يتمتع بها مُيَسِّرُ الجلسة، وتشمل الشخصية القوية والموضوعية، وعدم الانحياز لفكرة معينة أو جهة معينة، وتجنب الافصاح عن آرائه الخاصة، والقدرة على الضبط واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، واحترام كافة المشاركات وتجنب السخرية، والتواضع من خلال عدم تقديم المُيسّر نفسه كخبير في حال تم عرض مسألة تخص موضوع النقاش ولم يكن على دراية بها، والتوجيه للمشاركين في التفكير بها والوصول لإجابة عنها، والمهارة في الحديث والإلقاء وتطويرهما.

كما يجب أن يتمتع الميسر بالمهارات المعرفية؛ وتشمل ضرورة إلمام الميسر بسيكولوجية المشاركين وتوجهاتهم الفكرية ومرجعياتهم الثقافية، ومراعاتها خلال جلسة النقاش، والطرق والأساليب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف المرسوم، والإلمام بالنظم والقوانين المحلية والحكومية التي من الممكن أن تؤثر على إنجاز العمل، وأن يمتلك المعرفة والدراية الكافية بموضوع النقاش؛ ومن هنا يمكن تحديد الأدوار التي من الممكن أن يقوم بها المُيَسِّر في أي جلسة بـ:

- التحضير الجيد للجلسة وموضوع الحوار.
- تحديد التقنيات والأدوات التي سيتم استخدامها.
- مهارات التيسير في التعامل مع الجلسة والتحديات الموجودة[٧].

وتشمل المهارات المهنية تخطيط الجلسة، ومنح الفرصة للجميع في المشاركة، والقدرة على التركيز على الهدف الأساسي للنقاش، وألا تتحول إلى جدال يحاول فيه المشاركون إثبات وجهة نظر كل منهم، وإدارة الخلاف في حال حدوثه، والقدرة على استخدام مهارات الاتصال والتواصل الفعال في تيسير جلسات الحوار، وإعداد التقرير المميز الذي يتسم بالموضوعية واللغة السليمة الواضحة، وتحليل البيانات إن لزم الأمر وصولا إلى التقييم الذي يأخذ أنماطا وطرقا مختلفة.

رابعا: طرق التيسير

مع أن من مهارة المُيَسِّر المتمكن ألا تتعدى نسبة حديثه ٢٠% من وقت الورشة، ينبغي عليه أن يدرك آلية تحفيز المشاركين و تنشيط العمل داخل الجلسة من خلال إعطاء العمل قيمة معنوية ومادية، فردية وجمعية، بتوضيح ما يمكن أن يترتب على الورشة ونتائجها، وأن المشاركة في الأفكار والحوارات باب من أبواب خدمة المجتمع والوطن الذي ننتمي إليه، والبدء ما أمكن بالمحاور والمواضيع الإيجابية والسهلة والاعتماد على الاستراتيجيات الواضحة في تيسير الجلسة وإدارتها، والعمل على تقييم الأفكار الصادرة في وقته، وإدراك المُيَسِّر أن المشاركين لديهم احتياجات الإنسان الأساسية التي تؤثر على تركيزهم ومشاركتهم

[٧] تسعة – معاذ يوسف - مهارات التيسير: كيف يمكنك أن تكون ميسرا لمجموعة؟

(الحاجات الفيزيولوجية وتقدير الذات والتواصل مع الآخرين والتقدير والقبول) وإن إشباع هذه الحاجات للمشاركين من قبل الميسر يؤدي بشكل مباشر إلى تنمية الدافع للمشاركة بطريقة إبداعية.

ويقترح لتنشيط المشاركة أن يُقدم بعض المشاركين خبرات محددة تخص موضوع الحوار، واستخدام الأنشطة السمعية والبصرية والحسية الحركية، وتقليل الحركة الملفتة وتلخيص كلام المتحدث والتوافق مع حالته النفسية وتشجيعه على الكلام جميعها من الفنون التي تمكن ميسر للورشة إن أجاد استخدامها من تحفيز المشاركين.

يشكل التواصل الحواري الذي يتسم بطابع الاستكشاف والاستشراف واحدا من أبرز طرق التيسير وتحفيز المشاركين، ويعتمد على أربع أدوات (التعامل المؤثر– الاستماع النشط– الترديد– الاسئلة الاستكشافية) و يكون فيها للعلاقة بين الأطراف وللموقف دور مؤثر، فمثلا عندما تتحدث في العمل عن أحد المشاريع الخاصة بالمؤسسة ليس مثلما تكون قائدا لمجموعة حوار محاولا جعل الآخرين فاعلين في الحوار؛ فالتعامل المؤثر باعتباره أحد أدوات الحوار يتيح خلق رابطة قوية وإحساس قوي بالتوازن بين الميسر والمشاركين، وهذا من شأنه تغذية الحوار والشعور بسماع ورؤية وفهم الآخر، كما يدفع المشارك للتحرك إلى الأمام شاعرا بالدعم. أما الاستماع النشط وعلى الرغم أنه أداة بسيطة إلا أنها تعبر عن الاهتمام بما يقوله الآخر بما تتضمنه من لغة الجسد كالإيماء والتركيز في النظر بالعين التي تشير إلى الرغبة في أنك جادّ أن تفهم بالفعل ما يهم الطرف الآخر.

ويعد الترديد لما يقوله المشارك أو جزء منه مكملا لأداة الاستماع النشط، وتساعد الأسئلة الاستكشافية فهم وتوضيح أفضل من خلال المحادثة على ألا تكون تلك الأسئلة مغلقة أو موحية بالإجابة "موجهة"[٨].

بالمحصلة تتنوع طرق التيسير وتحتاج ممارستها إلى المران والتدريب، ومواءمة الطريقة المستخدمة للموقف والشخص وموضوع الحوار.

خامسا: مهارة إدارة جلسات التيسير

تعكس السيطرة على المجموعة المشاركة وقيادتها لتحقيق الهدف المرسوم له من مجموعة الحوار مهارة إدارة جلسات التيسير منذ بدء الجلسة، ويمثل التعامل مع الأفراد المختلفين وسلوكياتهم أبرز ما يميز إدارة وتيسير الجلسات، خاصة أن أصناف المشاركين تتنوع وتختلف ممارساتهم؛ فمنهم من يتطلع لإثبات ذاته وكفاءته أكثر من حرصه أن تحقق الجلسة أهدافها، من خلال حديثه عن خبرته وتجاربه بغير مناسبة، أو تقديم مقترحات حول الجلسة وطريقة سيرها وإدارتها... وهنا يتوجب على المُيَسِّر حسن التعامل معه كي لا يُسهم في تأليب المشاركين على الميسر أو توجيه الجلسة وفق خبراته، أو ضجر المشاركين، ويمكن ذلك من خلال سؤال المُيَسِّر للمجموعة عن الأسلوب المناسب الذي يجب أن تسير عليه الورشة، وبذلك يضع الميسر قوة رأي المجموعة في مواجهته وتكون دافعًا أقوى توجه الميسر لضبط سلوكه وتصرفاته، أو قد يطلب منه الميسر عرض تجربته خلال الاستراحة، أو يخصص وقتًا للمداخلات، أما الأشخاص الهادئون في الجلسة من الممكن أن يطلب الميسر مشاركتهم في نقاط محددة في ضوء معرفته بخلفياتهم الثقافية والسياسية والاجتماعية، أو إحداث فقرة تتطلب من جميع المشاركين المشاركة فيها بجزء أو فكرة، وإتاحة المشاركة لهم متى أرادوا ذلك فورا، ويدفع اهتمام الميسر بمشاركات الآخرين وتعزيزها هذا النوع للمشاركة أيضا، وبالتالي يحتاج المُيَسِّر إلى مهارات عالية في التيسير عند حضور الجلسة شخص لديه معلومات كثيرة من الممكن استثمارها لإفادة المشاركين الآخرين، بشكل مؤطر ويتناسب مع أهداف الورشة[٩].

[٨] دليل الحوار

[٩] المرجع مكرر رقم ٨.

ويمثل اعتماد أسلوب المشاركة النشطة، بالتفاعل العالي من قبل جميع المشاركين مع موضوعات التدريب، وإغناء الجلسة من خلال خبرات المشاركين العملية وتبادل الخبرات، عاملا أساسيا في الحكم على مهارة إدارة جلسات التيسير، ويتم ذلك من خلال استثمار عوامل التحفيز الذاتية والخارجية لدى المشاركين، وإظهار الخبرات في المجال المطروح والاهتمام بها، والطلب من المشاركين بالالتزام بالمشاركة المستقبلية في مراحل قادمة من المشروع والتي هي إحدى غايات الاجتماع، وتلخيص ما تم التوصل إليه وعرض خطوات المتابعة ومقدار العمل الجيد الذي تم إنجازه والعودة إلى الأهداف لتبيان ما تم إنجازه للمشاركين.

سادسا: أهداف عقد مجموعة النقاش المركزة

يقوم أسلوب جلسات الحوار وورش العمل على إعطاء أطراف النزاع فرصة الالتقاء بعيدا عن مفاوضات رسمية تحدد مدتها من قبل الجهة الداعية لها، فيتناقشون ويستكشفون أبعادا في الصراع قد لا يكونوا تنبهوا لها في السابق، وتمثل هذه النقاشات في إطار دبلوماسية الخط الثاني، وتسعى إلى كسر الجدار النفسي بين المتنازعين أو الأطراف المعنيين بالقضية، ومن ثم يتم العمل لبناء جسور الثقة بين الجماعتين، كما يتم إعطاؤهم جميع الفرص للتعبير عن خلافهم وآرائهم ومخاوفهم في جلسات لإبراز عناصر الصراع العاطفية والواقعية، ويساعد هذا التنفيس النفسي كل طرف على الشعور بالراحة، مما يسمح للطرف العقلاني بأن يأخذ مجراه في جلسات أكثر هدوءا وعقلانية وتوافقا[١٠].

كما تسمح مجموعات النقاش الكشف عن الاتجاهات والإدراكات التي توجه السلوك السياسي، خاصة إذا ما تم تدعيمها باستبيان ذي أسئلة مفتوحة يصمم لمعرفة الآراء حول قضايا معينة وقضايا أخرى لم يتم ذكرها خلال النقاش، وبتحليل نتائج الاستبيان يمكن الوقوف على اتجاهات أطراف النزاع في القضية المشتركة، والأسباب التي تدفع كل طرف لاتخاذ هذا الموقف وتفضيله.

وتُصمم مجموعات النقاش وورش العمل لتوضيح ديناميات الصراع والكشف عن جوانبه التطبيقية وحدود الأفكار النظرية المتأتية من الجلسات، والأدوار الذي يلعبها التأثير الاجتماعي، والانتماء القومي، وأبحاث الصراع والسلام، وتمثل نموذجًا قيما عن البحث السيكولوجي الاجتماعي الذي يتيح هذا الإطار للحوار، وأن الأطراف المرتبطين بصراع قاتل ربما يفكروا في احتياجهم لهذا الإطار للتحرك نحو حل الصراع والجنوح للسلام، أو تقديم رؤى واقعية للبدء في مسار السلام.

يمثل الحوار الوطني نموذجا تطبيقيا عن جلسات الحوار بحيث يكون نموذجا مصغرا للطبقات الاجتماعية ذات الصلة من أجل تناول المسألة المطروحة للنقاش، ويشمل الجهات الأساسية صاحبة العلاقة التي تشكل نقاط دخول إلى فئات السكان الأوسع، أو إلى جماعات أساسية، وتتميز بنفوذ يسمح لها بالتأثير على الآراء أو بإحداث تغيير، كما يشكل إشراك جهات فاعلة مسلحة غير تابعة للدولة في الحوارات الوطنية أهمية، إذ أنها من بين الجهات الرئيسة صاحبة المصلحة في النزاع، وفيما يلي بعض الجهات الفاعلة التي تتجه الحوارات الوطنية إلى إشراكها:

١- الجماعات المجتمعية: كمنظمات المجتمع المدني والنقابات والأكاديميون والطلبة والشباب والزعماء المحليون وجماعات الأقليات ورجال الصناعة والتجارة.

٢- جهات سياسية مركزية: كالأحزاب السياسية والجماعات المعارضة والنخب السياسية المستقلة.

[١٠] علم النفس والمخابرات – تأليف عمر هارون الخليفة – ص٣١٣ – ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠١٠م

٣- أطراف النزاع الأساسية: كالحكومة والجهات العسكرية المسلحة.

أعدت المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام ضمن **مبادرة دعم عملية سلام سوريا المدعومة من الاتحاد الأوربي ووزارة الخارجية الاتحادية الألمانية**

The European Union and the Federal German Foreign Office - Syria Peace Process Support Initiative (SPPSI)

التي تنفذها بالتعاون مع أكاديمية آفاق للتطوير والتغيير دراسة رأي عام استشرافية بعنوان "٦٦٠ سوريا يضعون ورقة توافقية لملامح مستقبل العقد الاجتماعي السوري الجديد" وهي عبارة عن حوار مع شخصيات سورية ممثلة لكل ألوان الطيف السوري (الفكري- الإثني- الديني- المناطقي- السياسية- رجال القانون والإعلام) تم التوصل بموجبه إلى ورقة من ثلاث صفحات حملت عنوان "أسس العيش المشترك ومحددات العقد الاجتماعي السوري" بعد نقاشات مع /٦٦٠/ شخصية سورية، وعبر /٤٦/ مجموعة نقاش داخل سوريا وخارجها، وجرت الدراسة التي تعتمد مجموعات النقاش ركيزة أساسية لها بأسلوبين؛ **الأول** مجموعات النقاش المركزة، وتم من خلالها التوصل إلى الورقة المذكورة، **والثاني** عبر بطاقة الاستبانة، لاختبار الورقة والتوصل إلى قياس الرضا عنها بشكل رقمي وكمي.

كما تستخدم مجموعات النقاش وورش العمل لتنفيذ الحوارات المجتمعية التي تهدف إلى معالجة النزاعات المحلية، ولأغراض تعليمية وتدريبية وعلاجية أيضا.

سابعا: معوقات تيسير مجموعات الحوار

يعدُّ تفعيل دور مجموعات الحوار من الأمور الضروريّة التي لا يمكن الاستغناء عنها في العديد من المجالات، مثل التعليم والتدريب، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، ويعتمد تطبيق الحوار النّاجح على وجود مجموعة من المهارات الأساسية التي سبق ذكرها، لكن في الوقت ذاته تبرز مجموعة من المعوقات التي من شأنها أن تشكل عقبة لبلوغ جلسات الحوار أهدافها ونذكر فيما يلي أهمها:

وجود الشخص كثير المقاطعة ويتكلم بتفاصيل ليست ذات أهمية، يسعى من خلال ذلك للفت الانتباه، أو لجوء بعض المشاركين "المعارضين" إلى الدفاع عن أفكارهم التي تتعرض للتقييم، وترفض من المجموعة بشكل كلي أو جزئي، وهنا يقع على المُيَسِّر الهدوء والاستماع والتقبل، ومن ثم التذكير بالموافقة على جدول الأعمال والقواعد الأساسية، أو توظيف آراء وأفكار أفراد المجموعة لمواجهة ما يُصرُّ عليه هذا الصنف من المشاركين، والالتزام بموضوعات الحوار في أي مناقشة، وقد يحدد المُيَسِّر عددًا معينًا من المرات لحديث كل شخص أثناء الجلسة، وسؤال ما يقولونه بموضوع الحوار؛ أو يأخذ المُيَسِّر من كلامه ما يراه مناسبا ومنطلقا لضبطه وإلزامه بالموضوع المطروح. كما أن المشاركين المهيمنون على المشاركات يشكلون عقبة أمام تحقيق الورشة أهدافها، وهؤلاء رغم أنهم يبعثون الحيوية في الجلسة إلا أن مرحلة سلبية لهيمنتهم قد تبدأ إن طال واستمر سلوكهم المهيمن من مشاركين آخرين، وهنا يعمل المُيَسِّر على الموازنة في المشاركات والمداخلات.

كما تشكل الأمور اللوجستية والأدوات الفنية عائقا آخر في حال تضررها أو حدوث أي خلل يمنع من استخدامها، فمثلا انقطاع التيار الكهربائي يؤدي إلى التوقف عن استخدام جهاز العرض، وهنا لا بد من مخططي الورشة من وضع البدائل اللازمة، من قبيل تجهيز مكان آخر، أو تجهيز الصور واللوحات التي تساعد الميسر على عرض أفكار الجلسة ومضمونها.

كما يشكل عدم تقبل الآخر، واختلاف اللغة بين المتحاورين في الجلسة، وعدم القبول بتقديم التنازلات أو قبول الرأي الآخر معوقات تقف أمام الميسر وتحول دون تحقيق الحوار أهدافه.

خاتمة

بعد الحرب العالمية الثانية كتب الفيلسوف الألماني "يورغن هابرمس" كتابه العقل التواصلي، واعتبر أن الحرب التي وقعت بين الشعوب الغربية لم تكن بسبب فكر الحداثة أصلا كما يدعي فلاسفة ما بعد الحداثة. وإنما كان سببها أزمة التواصل التي بنت صورة نمطية عن الآخر من الشعوب كما أحبت الأنظمة الحاكمة تصويرها وتمريرها لخلق حالة من الخوف والإرهاب من الآخر كخطر داهم، وهو ما يجعل الشعوب مستعدة للحرب والتوحش في اللحظة التي يُقرر تجاهلها، فنحن كشعوب لا نرى بعضنا على الحقيقة إلا كما يرغب ويسمح إعلام الأنظمة بذلك، وبالتالي فإن مجموعات الحوار المجتمعية بعد التحضير والإعداد لها، تلعب دورا وقائيا وعلاجيا في حال الأزمات والصراعات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

الملاحق

ملحق رقم١:

ورقة وصية الوفاق السوري

وصيّة الوفاق السوريّ

١-التقت مجموعة من المرجعيّات الدينيّة والمثقفين المسيحيّين والمسلمين بمبادرة ذاتيّة، وتيسير من مجلس الكنائس العالمي لوضع رؤية تسهم في لمّ شمل السوريّين، وفتح حوار سوريّ - سوريّ صريح ومسؤول وجريء في سبيل تحقيق التعافي الاجتماعيّ والتأسيس لمستقبل يتشارك فيه السوريّون بوطن مزدهر وحرّ. فاتّفقوا على صوغ هذه الوثيقة لتكون توصية اجتماعيّة، سياسيّة، أخلاقيّة تستلهم القيم الدينيّة والانسانيّة المشتركة.

٢-أخذت الهويّة الوطنيّة في سورية بالتشكّل خلال سنوات النضال من أجل الاستقلال. لكنّ سورية لم تحظ بفرصة حقيقيّة لعيش هويّة وطنيّة جامعة نظرًا لقصر المدّة التي فصلت بين ترسيم حدودها وفقًا لاتفاقيّة سايكس-بيكو مرورًا بالاستقلال، ووصولًا إلى سيطرة الحزب الواحد "البعث" وهيمنة إيدولوجيّة الهويّة القوميّة العربيّة التي كانت تحرص على تجاوز حدود سورية.

٣-ظلّت المكوّنات الدينيّة والعرقيّة المتعدّدة في سورية، ولفترة طويلة، بحالة من العزلة الداخليّة النسبيّة عن بعضها، فتحوّلت الفسيفساء السوريّة من حالة غنى في التنوع والانفتاح إلى حالة من الحذر والانكماش والتشكّك. ترك تعطيل الحياة المدنيّة في سورية، والحضور الطاغي لأجهزة الأمن بين مكوّنات المجتمع طيلة العقود الماضية، تأثيرًا سلبيًّا بالغًا في التقاء السوريّين وتفاعلهم فيما بينهم بشكل عابر للطوائف، فتلاشت فرص قيام عمل وطنيّ حقيقيّ تنمويّ أو سياسيّ مشترك.

٤-دفع حكم الحزب الواحد في سورية طيلة أكثر من خمسين عامًا، وكذلك غيابُ الديمقراطيّة، وانتشار الفساد والمحسوبية وغياب العدالة الاجتماعية، بالشعب السوريّ إلى الحراك الثوري مطالبًا بالحريّة والكرامة.

٥-أدى الأسلوب الأمنيّ والعسكريّ الذي اتبعه النظام في وجه الحراك السوري منذ بداياته ، إلى اضطرار الكثيرين من السوريين لحمل السلاح ، فشُرّعت أبواب البلاد أمام مشهد من الفوضى والتدخّلات الأجنبيّة وبروز الميليشيات الطائفيّة المختلفة.

٦-أسهم هذا المشهد، إلى جانب التوظيف الطائفيّ للأحداث، في انقسام المجتمع السوريّ. لاسيّما بعد استفحال التطرّف وظهور داعش وتنظيمات إرهابيّة أخرى، ممّا بات يهدّد وجود سورية كدولة.

-وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة للحيلولة دون ترسيخ هذا الانقسام، فقد تمّ استغلال الخوف وحالة الشكّ المتفشيّة بين الناس لتنميط "الآخر"، الأمر الذي سمح بالتقليل من أهميّة تاريخ العيش المشترك في سورية والتشكيك بمستقبله، وذلك من خلال ترويج خطابَي "حماية الاقليّات" و"المظلوميّة السّنيّة" واستثمارهما.

٧- إنّ مواجهة الأخطار السابقة تبدأ بمراجعة منهجيّة لتاريخنا ولاسيّما لجوانبه الاجتماعيّة والفكريّة، بعيدًا من الخطابات العاطفيّة والمجاملات، إنطلاقًا من البيت ودور العلم والعبادة، لإزالة الأحكام والتصوّرات المسبقة بين السوريّين بعيدًا عن الإقصاء والتهميش والتخوين والتكفير. ولا يتمّ ذلك إلا باستحضار القيم الدينيّة المشتركة من تكريم النفس البشريّة التي خلقها الله، وتثمين قيمة الحياة وحرّية المعتقد، وممارسة الشعائر الدينيّة، ونشر ثقافة التسامح.

٨- إنّ الحل في سورية اليوم يبدأ بوقف الحرب، ومحاسبة مرتكبي الجرائم بحق الإنسانية بشكل مباشر وغير مباشر ومن جميع الأطراف حتى يتسنّى للسوريّين والسوريّات العيش في وطنهم بأمن وسلام، يتمتّعون فيه بحرّياتهم الأساسيّة وبحقوقهم المدنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، ليتمكّنوا من معالجة الجروح العميقة التي أصابتهم. وإنّ الوصول إلى ذلك يبدأ بإطلاق سراح المعتقلين والمخطوفين، وحلّ مسألة المفقودين وإعادة المهجّرين والنازحين إلى بيوتهم وتعويض الضحايا. كما لابدّ من حلّ مشكلة انتشار السلاح بين المدنيّين ومعالجة آثاره.

٩- ولا بدّ من مساءلة مرتكبي جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضدّ الإنسانيّة في إطار من العدالة، من أجل بلسمة جراح السوريّين وتحرّرهم من الخوف والانقسام وصولًا إلى التعافي الاجتماعيّ. ولا يتكامل الحلّ إلاّ ببدء عمليّة إعادة الإعمار، وإصلاح مؤسّسات الدولة، وإعادة هيكلة وتشكيل الجيش والأجهزة الأمنيّة لتقوم بدورها الوظيفيّ بحماية الوطن والمواطن.

١٠- إنّ أساس الحفاظ على سيادة سورية ووحدتها، ومنع تكرار ما حصل من مآس وآلام بحقّ الشعب السوريّ، يكمن في إقامة الدولة المدنيّة على أساس مبدأ السيادة للشعب، والتداوليّة، وفصل السلطات، وسيادة القانون، والالتزام بحقوق الانسان، والمساواة في القانون وأمامه، ومبدأ المواطنة، واحترام التعدّد والتنوّع، وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، ومنع التمييز بسبب الدّين أو العرق أو الجنس، وإحياء الحياة السياسيّة والتعدّديّة الحزبيّة، وضمان حريّة الرأي والتعبير، واعتبار التعذيب جريمة مستمرّة لا تسقط بالتقادم. وذلك كلّه يتطلّب قيام قضاء مستقلّ ونزيه، ومؤسّسات مجتمع مدنيّ تحصّن العقد الوطنيّ، وإعلام حرّ ومسؤول.

١١- تعتبر قيم الشعب السوريّ الدينيّة والمجتمعيّة في الحرّية والكرامة والتسامح، وكذلك الاعلان العالميّ لحقوق الانسان، مرجعيّة أساسيّة في حماية حقوق جميع المواطنين.

١٢- تشكّل هذه الوصيّة أرضيّة لصياغة عقد اجتماعيّ يجمع عليه كافة السوريّات والسوريّين بمختلف انتماءاتهم السياسيّة والدينيّة والعرقيّة.

المسار الموازي - وجهة نظر

وجهة نظر

لقد أفرزت الأزمة السورية خلال ست سنوات واقعا مؤلما ومأساويا، لا بل وكارثيا على المستوى الاجتماعي والمعاشي والنفسي لجميع أبناء سورية بمختلف انتماءاتهم الطائفية والعرقية والسياسية، كما أفرزت أيضا واقعا كارثيا على مستوى الهوية والأرض السورية منذرا بضياع البلاد وأهلها في دوامات من العنف والطائفية والتبعية التي تهدد الجميع بهلاك النسل والحرث والزرع.

وانطلاقا من هذا الواقع القاسي المفروض وإيمانا منا بأنّ لامهرب لنا من هذا الواقع إلا بمواجهته ولكن بطريقة تحفظ سورية وأهلها؛ وطنا وشعبا وكرامة.

من أجل ذلك كان لزاما علينا كسوريين، وكنخب دينية مؤثرة وفاعلة في جميع مكونات الشعب السوري المصاب الصابر، أنّ نتحمل مسؤوليتنا التاريخية تجاه سورية وشعبها مؤمنين بقدرتنا على تحويل التأثير السلبي الذي مورس في سورية باسم الدين إلى قوة جامعة وطاقة عظيمة للمّ شمل السوريين ووقف نزيف الدم السوري المستمر منذ سنوات.

إنّ مواجهة الأخطار السابقة تبدأ بمراجعة منهجيّة لتاريخنا، ولاسيّما لجوانبه الاجتماعيّة والفكريّة، بعيدًا من الخطابات العاطفيّة والمجاملات، انطلاقًا من البيت ودور العلم والعبادة، لإزالة الأحكام والتصوّرات المسبقة بين السوريّين بعيدًا عن الإقصاء والتهميش والتخوين والتكفير.

ولا يتمّ ذلك إلا باستحضار القيم الدينية المشتركة من تكريم النفس البشريّة التي خلقها الله، وتثمين قيمة الحياة وحرّية المعتقد، وممارسة الشعائر الدينيّة، ونشر ثقافة التسامح.

وفي سبيل ذلك التقت مجموعة من المرجعيّات الدينيّة والمثقفين المسيحيّين والمسلمين السوريين بمبادرة ذاتيّة، وتيسير من مجلس الكنائس العالمي، لوضع رؤية تسهم في لمّ شمل السوريّين، وفتح حوار سوريّ-سوريّ، صريح ومسؤول وجريء، في سبيل تحقيق التعافي الاجتماعيّ والتأسيس لمستقبل يتشارك فيه السوريّون بوطن مزدهر وحرّ.

وهذه الورقة موجهة إلى المرجعية الدينية في الطائفة العلوية، كجزء رئيس من النسيج الاجتماعي السوري، ليكونوا مع إخوانهم في الوطن والإنسانية من المرجعيات الدينية الأخرى سدا منيعا في وجه المشاريع الفتنوية والتفتيتية التي تسعى للنيل من سورية وطنا وشعبا وأرضاً.

أولا- رؤية المشروع:

ينطلق القائمون عليه من مبدأ "..وداوها بالتي كانت هي الداء" ؛ بمعنى أنّه وخلال ست سنوات تم استخدام الدين والمذهب والطائفة من قبل نظام الأسد وأجهزته الأمنية بالدرجة الأولى، وبعض القوى المعارضة، أداةً لقتل السوريين وتشريدهم وتهجيرهم والموالاة والمعاداة لهم وعليهم.

فرؤية المشروع قائمة على جمع هذه المرجعيات الدينية بشكل عام، ومرجعية الطائفة العلوية بشكل خاص، لصياغة مبادئ جامعة وأرضيّة صلبة لصياغة عقد اجتماعيّ يجمع عليه كافة السوريّات والسوريّين بمختلف انتماءاتهم السياسيّة والدينيّة والعرقيّة.

ثانيا- الرسالة:

الحفاظ على سيادة سورية ووحدتها، ووقف المأساة المستمرة منذ ست سنوات وتحقيق العدل والإعلاء من قيمة العفو كقيمة إنسانية ودينية عظمى.

ثالثا- الأهداف:

الأهداف البعيدة:

١- إقامة دولة مدنيّة على أساس من آليات الديمقراطية وفي مقدمتها مبدأ السيادة للشعب، والتداوليّة، وفصل السلطات، وسيادة القانون، والالتزام بحقوق الانسان، والمساواة في القانون وأمامه، ومبدأ المواطنة.

٢- احترام التعدّد والتنوّع، والمساواة بين الرجل والمرأة، وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، ومنع التمييز بسبب الدّين أو العرق أو الجنس.

٣- إعادة إحياء الحياة السياسيّة والتعدّديّة الحزبيّة، وضمان حريّة الرأي والتعبير، واعتبار التعذيب جريمة مستمرّة لا تسقط بالتقادم.

٤- تمكين القضاء وضمان استقلاليته.

٥- تحصين العقد الوطني بمؤسسات المجتمع المدني وبإعلام حر ومسؤول.

الأهداف القريبة:

١- التواصل مع شخصيات سورية "علوية" مؤثرة دينيا واجتماعيا للحوار فيما بينها حول مضامين "وصية الوفاق السوري" وتطويرها.

٢- التواصل مع شخصيات من مختلف ألوان الطيف السوري لإرساء عوامل ثقة متبادلة بين كامل المكونات في سورية.

٣- الاتفاق مع جميع الأطراف السورية الفاعلة على إيجاد آليات مناسبة تنقل "وصية الوفاق السوري" من النظرية إلى حيز التطبيق تمهيدا لاعتمادها كعقد اجتماعي جديد يجمع عليه السوريون.

٤- العمل على تشكيل "كتلة سورية حرجه" وتدعيم شبكات الأمان لدى كافة بنية النسيج السوري لضمان أمن وسلامة واستقرار المجتمع السوري المستدام.

ورقة محددات العقد الاجتماعي السوري

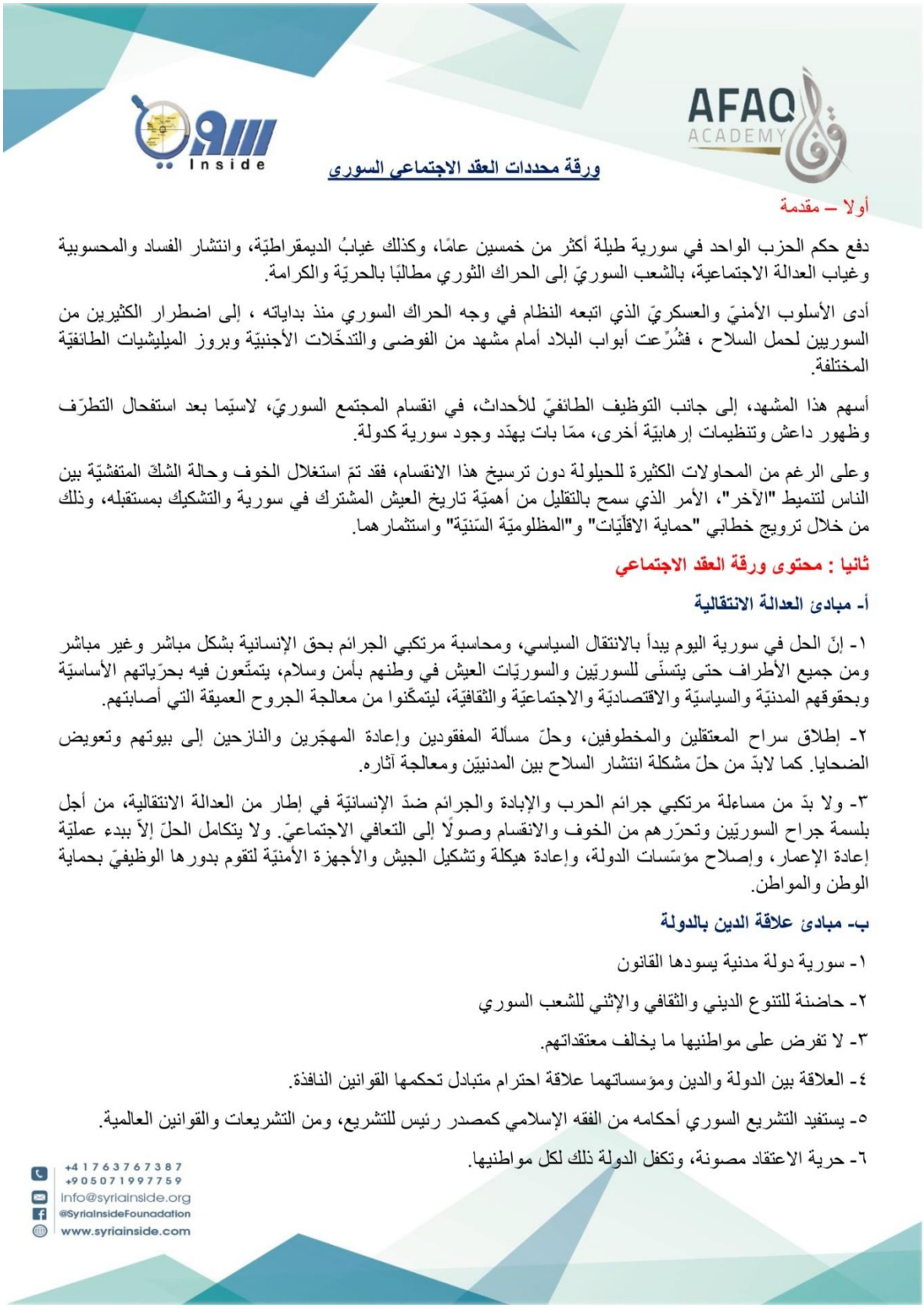

ج- مبادئ العدالة الاجتماعية

تم تقسم هذه المبادئ إلى ثلاثة أقسام

١- **المبادئ الاقتصادية وجاء فيها:** ضمان حق العمل على مبدأ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للدخل القومي وتحقيق التنمية المتوازنة بين كافة المناطق السورية وإلغاء احتكار الدولة لوسائل الإنتاج وتمكين المجتمعات المحلية من إدارة مواردها.

٢- **الحقوق الاجتماعية وجاء فيها:** ضمان حق الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي وحق المسكن وحق الغذاء؛ ووضع قوانين دستورية عادلة ومتساوية تكفل الحقوق الكاملة للمرأة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات خاصة تضمن تمكينها للحصول على هذه الحقوق، وتضمن تفعيل دورها في مختلف القطاعات والمؤسسات بما نسبته ٥٠%.

٣- **الحقوق الثقافية وجاء فيها:** التعليم لكافة المواطنين السوريين، وضمان الحقوق الفكرية لكل المكونات القومية والمجموعات اللغوية في سوريا بما في ذلك حق استخدام اللغة وتعلمها وتعليمها، وممارسة العادات والطقوس الخاصة.

د- المبادئ التربوية والتعليمية

يقوم النظام التربوي والتعليمي في سورية على مراعاة القيم الدينية والأخلاقية للمجتمع السوري وتعزيز السلام والديمقراطية ويغطي لغات عربية إنكليزية كوردية وغيرها، ويعمل على كسر الصور النمطية وترسيخ التعاون مع الآخر وتقبله، وعلى آليات الحوار، واللاعنف، واحترام مبادئ المواطنة وحقوق المرأة وتعزيز قيم التكافل الاجتماعي.

كما يقوم على إعداد الكوادر التربوية والتعليمية وفقا لمبادئ العقد الاجتماعي وربط التعليم بالعمل وتأمين الاعتراف الدولي للشهادات السورية وخاصة من دول الجوار السوري.

ثالثا - على هامش الورقة

يقصد بالدولة المدنية: دولة غير عسكرية قائمة على مبدأ السيادة للشعب، والتداوليّة، وفصل السلطات، وسيادة القانون، والالتزام بحقوق الانسان، والمساواة في القانون وأمامه، ومبدأ المواطنة، واحترام التعدّد والتنوّع، وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، ومنع التمييز بسبب الدّين أو العرق أو الجنس، وإحياء الحياة السياسيّة والتعدّديّة الحزبيّة، وضمان حريّة الرأي والتعبير.

يقصد بالعدالة الانتقالية: تعرف بحسب المركز الدولي للعدالة الانتقالية بأنها: مجموعة إجراءات وتدابير، بعضها قانوني وقضائي، هدفها معالجة إرث ثقيل من انتهاكات حقوق الإنسان لتمكين مجتمع معين من أسباب الاستقرار والسلم الاجتماعي بعد حقبة من الحرب الأهلية أو الحكم الدكتاتوري.

وتهدف إلى:

١- إنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة واستعادة الثقة في تلك المؤسسات.

٢- جعل الوصول إلى العدالة ممكناً للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع في أعقاب الانتهاكات.

٣- احترام سيادة القانون وتسهيل عمليات السلام، وتعزيز حل دائم للصراعات.

٤- إقامة أساس لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع والتهميش.

٥- دفع قضية المصالحة الوطنية.

+41763767387
+905071997759
info@syriainside.org
@SyriaInsideFounadation
www.syriainside.com

ورقة أسس العيش المشترك ومحدّدات العقد الاجتماعي السوري

"أسس العيش المشترك ومحددات العقد الاجتماعي السوري"

المحتوى:

تمهيد:

نظراً للظروف القاسية والمركبة، المحلية منها والإقليمية والدولية، التي مرت على الشعب السوري العظيم خلال سبع سنوات، وبعد غياب دولة الحق والقانون لعقود خلت، مما حال دون تحقيق أهدافه المنشودة بالحرية والكرامة والمساواة، وأدى إلى خلخلة نسيجه الاجتماعي وتهديده بالتفكك، فقد ظهرت الحاجة ملحّة إلى ورقة يجمع عليها السوريون، تكون بمثابة توصية اجتماعية وسياسية، تسهم في معالجة آلامهم وجراحهم، وصولا إلى تحقيق التعافي الاجتماعي المأمول.

وبناء على ذلك تنادت مجموعة كبيرة من السوريين بمختلف مكوناتهم الثقافية والاثنية والدينية، لوضع أسس عامة للعيش المشترك، ومحددات العقد الاجتماعي السوري الجديد.

وهذه الأسس هي:

1-سورية دولة مدنية -ديمقراطية-دستورية-تعددية-ذات سيادة وموحدة أرضا وشعبا يتساوى فيها المواطنون والمواطنات بالحقوق والواجبات دون تمييز.

2-تلتزم بالشّرعة الدولية لحقوق الإنسان، مع احترام القيم الأخلاقية والثقافية الأصيلة للشعب السوري.

3-تلتزم بمبادئ القانون الدولي، والمعاهدات الدولية والإقليمية.

4-ضمان الحريات العامة والفردية وحق تشكيل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وضمان حرية الرأي والتعبير والإعلام، وتمثيل المرأة في الحياة السياسية بما لا يقل عن 30%.

5- ضمان مبدأ فصل السلطات، وضمان استقلال القضاء.

أولا-مفهوم العدالة الانتقالية:

1-إن الحل في سورية يبدأ بالانتقال السياسي الذي يمهد لتحول ديمقراطي شامل وفق أسس مؤسساتية تحت سيادة القانون حيث يتسنى للسوريين والسوريات العيش في وطنهم بأمان وسلام ويتمتعون بحرياتهم الأساسية وبحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليتمكنوا من معالجة الآثار الناجمة عن الظروف التي مرّوا بها.

2-إطلاق سراح المعتقلين والمخطوفين، وحل مسألة المفقودين والمهجرين قسرا والنازحين واللاجئين، والعودة الآمنة والطوعية إلى بيوتهم، وتعويض الضحايا، وجبر الضرر، والعمل على وقف عمليات التغيير الديمغرافي، وإخراج عناصر كافة الميليشيات الأجنبية من سورية.

3- مساءلة مرتكبي جرائم الحرب، والإبادة والجرائم ضد الإنسانية، في إطار من العدالة الانتقالية، من أجل بلسمة جراح السوريين، وتحررهم من الخوف والانقسام، وصولاً إلى التعافي الاجتماعي، والمصالحة الوطنية.

4-إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية لتقوم بدورها الوظيفي بحماية الوطن والمواطن.

5-حل مشكلة انتشار السلاح بين المدنيين من خلال جمعه وحصره بالمؤسسات الأمنية والعسكرية فقط.

6-البدء بعملية إصلاح مؤسسات الدولة، وسنّ وتحديث التشريعات، وإعادة الإعمار.

7-عمل مراجعة شاملة لكافة الإجراءات القانونية التي تمّت خلال فترة النزاع.

ثانيا: علاقة الدولة بالدين

1-سورية دولة ديمقراطية تعددية حاضنة للتنوع الديني والثقافي، ولا تفرض على مواطنيها ما يخالف عقائدهم.

2-لا ينص الدستور في سورية على ما يناقض قيم الأديان السماوية، ويحترم خصوصية الأحوال الشخصية.

3-حرية الاعتقاد مصونة وتكفل الدولة ذلك لكل مواطنيها.

ثالثا: مبادئ العدالة الاجتماعية:

تقسم هذه المبادئ إلى ثلاثة حقوق

أولا: الحقوق الاقتصادية

1-ضمان مبدأ تكافؤ الفرص في كل المجالات.

2- ضمان حق العمل.

3- التوزيع العادل للدخل الوطني، وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة بين كافة المناطق السورية.

4-تشجيع اقتصاديات تقوم على تنمية الموارد المحلية، وتشجيع الاستثمار مع حماية الطبقات الفقيرة، وتدعّم بنية الاقتصاد الوطني.

5-ترميم البنى الاقتصادية للمرحلة الانتقالية، وإعادة الإعمار تستلزم تخطيطاً وطنياً، على مستوى الدولة ويعزز نجاحه ترافقه مع تمكين الوحدات المحلية على إدارة مواردها.

6-حماية حق، الملكية الفردية.

ثانياً: الحقوق الاجتماعية

1-ضمان حق الرعاية الطبي والاجتماعي وحق السكن والغذاء

2-وضع قوانين عادلة تكفل الحقوق الكاملة والمتساوية للمرأة، وتضمن تمكينها للحصول على هذه الحقوق، وتفعيل دورها في مختلف القطاعات.

3-إيلاء الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، ووضع قوانين تمنحهم فرص المشاركة المجتمعية على أوسع نطاق.

4-إتاحة الفرص للجيل الشاب للمشاركة في وضع السياسات العامة، وتسهيل سبل وصولهم لمراكز صنع القرار.

ثالثاً: الحقوق الثقافية

1-التعليم حق تكفله الدولة، وهو مجاني لكافة المواطنين السوريين.

2-اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية، وضمان الحقوق الثقافية لكل المكونات القومية، وحق استخدام اللغة وتعلمها وتعليمها.

رابعا: المبادئ التربوية والتعليمية

1-إعادة بناء النظام التعليمي بالاستناد لأحدث المعايير العلمية التي تساهم بشكل أساسي في بناء شخصية الفرد المتوازنة والواثقة والغنية بالقيم الديمقراطية والأخلاقية والوطنية والدينية والروحية.

2-تنمية الروح الإبداعية الخلاقة وتعميم ممارسة النقد الإيجابي والحوار البناء ليكون ممارسة عملية، وتشجيع الابتكار والابداع عبر برامج تحفيز مدروسة.

3-تطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع العصر، وتحصينها من أي تدخل للأحزاب.

4-إغناء المناهج التربوية بقيم المواطنة وحقوق الإنسان، وتعزيز القيم الأخلاقية، وأسس بناء الهوية الوطنية السورية، وبناء المناهج الدينية بشكل يركز على قيم السلام والمحبة والتعايش والتسامح.

5-إعداد الكوادر التربوية والتعليمية وفقا لأحدث نظم التربية والتعليم الإبداعي التفاعلي، وضمان استمرار تحديثها لمواكبة كل تطور في مجالات التربية والتعليم.

6-تعزيز قدرة سوريا على رفد العالم بالمؤهلات العلمية والخبرات من خلال وضع خطط تعليم عالي يواكب متطلبات سوق العمل العالمي.

ورقة نحو أسس لعيش مشترك ومحدّدات لعقد اجتماعي سوري "النقاط العشرون"

نحو أسس لعيش مشترك ومحددات لعقد اجتماعي سوري (النقاط العشرون)

١- سورية دولة ذات سيادة تقف على مسافة واحدة من جميع الأديان، والعقائد والمكونات، ديموقراطية، السيادة فيها للشعب وهو مصدر السلطات، تقوم على التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، ومبدأ المواطنة، وسيادة القانون، وفصل السلطات واستقلال القضاء.

٢- جميع السوريات والسوريين مواطنون متساوون في القانون وأمامه، ولا يجوز التمييز بينهم لأي سبب كان.

٣- لجميع السوريات والسوريين الحق بالمشاركة السياسية الكاملة وتولي المناصب العامة، بما فيها منصب الرئاسة على أساس الكفاءة دون تمييز في إطار من التنافس السياسي وفقًا لانتخابات حرة ونزيهة.

٤- تلتزم بالشّرعة الدولية لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي والمعاهدات الدولية والإقليمية.

٥- تحمي الحريات العامة والفردية، وتضمن حق تشكيل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كما تضمن حرية التفكير والرأي والتعبير والإعلام والتجمع والتظاهر السلميين.

٦- تُستمد قوانين الدولة من المدارس الفقهية القانونية الإسلامية ومن المدارس القانونية العالمية، وبما لا يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٧- تكفل الدولة للفرد حرية الاختيار في الاحتكام في قضايا أحواله الشخصية باللجوء إلى محاكم مدنية أو محاكم شرعية أو كنسية أو مذهبية.

٨- حرية الاعتقاد والضمير وممارسة الشعائر الدينية مصونة، وتكفل الدولة ذلك.

٩- الاعتراف بالتنوع القومي والثقافي وتضمينه بالحقوق الدستورية وأن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، والتعليم المجاني في جميع مراحله حق تكفله الدولة بما فيه التعليم الجامعي، وهو الزامي حتى نهاية التعليم الأساسي.

١٠- لكل شخص الحق في العمل، وفي إنشاء النقابات والانضمام إليها.

١١- تحمي الدولة حق الملكية الفردية وتحافظ على الإرث الحضاري والثقافي في المجتمع وتوزع الثروات الوطنية بشكل عادل وتسعى لاستعادة ما نهب منها.

١٢- تضمن الدولة التوزيع العادل للدخل الوطني، وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة بين كافة المناطق السورية، واعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة في الدستور.

١٣- تضمن الدولة حق الرعاية الطبية والاجتماعية وحق السكن والغذاء، وإيلاء الاهتمام الكافي بكبار السن.

١٤- قوانين الدولة هي عادلة بما تكفل الحقوق الكاملة والمتساوية للمرأة، وتضمن تمكينها للحصول على هذه الحقوق وصولاً إلى مراكز صنع القرار، وتفعيل دورها في مختلف القطاعات، وألا يقل تمثيلها عن 30 ٪.

١٥- إيلاء الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، ووضع قوانين تمكنهم وتمنحهم فرص المشاركة المجتمعية على أوسع نطاق.

١٦- الالتزام الكامل بحقوق الطفل.

١٧- ضمان حق الشباب في المشاركة في وضع السياسات العامة وصنع القرار.

١٨- مؤسسة الجيش مهمتها الدفاع عن الوطن بحدوده الطبيعية المعترف بها دوليًا ضد الاعتداءات الخارجية ويخضع في عمله للرقابة البرلمانية والمساءلة القضائية، ويُحظر على أفراده التدخل في العمل السياسي.

١٩- أجهزة الأمن والشرطة وحدها المخوّلة بحمل السلاح داخل البلاد واستعماله لحماية المواطنين كل بحسب اختصاصه، وتخضع في عملها للرقابة البرلمانية والمساءلة القضائية، ويحظر على أفرادها التدخل في العمل السياسي.

٢٠- تجريم التعذيب والعنف والاخفاء القسري كجريمة مستمرة لا تسقط بالتقادم، ومناهضة جميع أشكال العنف المباشر والبنيوي والثقافي.

ملحق رقم٢:

نموذج عن الرؤية التنفيذية لمشروع الحوار السوري – السوري

الرؤية التنفيذية لمشروع الحوار (السوري- السوري)

حول قضايا:

((المواطنة بين الدين والقانون))
((الحريات الفردية وانعكاس تعبيراتها في الدستور))
((مفهوم الدولة المدنية ومبادئها))

تمهيد:

رغم أنّ هناك فروقات عديدة بين القضايا الثلاثة المطروحة للحوار (السوري – السوري) إلا أنّه يمكن نقاشها وجمعها في بوتقة واحدة، لأنها تشكل جميعا القضايا الرئيسة للعقد الاجتماعي السوري أو للدستور الجديد الذي يسعى السوريون لإنجازه والانتقال إلى مرحلة جديدة تواكب التطورات المتسارعة للقرن الجديد في مختلف المجالات وتتناسب وطموح السوريين وتضحياتهم المستمرة منذ نحو ثمان سنوات.

ولا يأتي نقاش هذه القضايا معزولا عما يجري على الساحة السورية من أحداث جسام واستقطابات حادة محلية وإقليمية ودولية يدفع السواد الأعظم من السوريين أثمان فادحة لها من أنفسهم وأموالهم؛ فهي تأتي في وقت مفصلي من تاريخ سورية والسوريين تتهيأ فيه كل القوى السورية للمشاركة في عملية صناعة دستورية جديدة بإشراف الأمم المتحدة وبضغط دولي واضح على جميع الأطراف.

كما يأتي الحوار والنقاش حول هذه القضايا في وقت أصبح للقوى الناعمة (الإعلام والعلاقات العامة والرأي العام) تأثيرا لا يخفى على باحث أو مهتم، خاصة في ظل مؤشرات انتفاء الحل العسكري في سورية والسير في الحل السياسي كاتجاه اجباري وحيد لحل أزمة السوريين ومأساتهم.

أولا-أهداف المشروع المدروس

١- تكريس وتعزيز ثقافة الحوار وتبادل الرأي بين السوريين في أجواء من الحرية

٢- إزالة جميع الحواجز والعوائق بين مختلف مكونات الشعب السوري بما يحافظ على وحدة النسيج الاجتماعي السوري، ويخفف من حدة الاستقطابات الإقليمية والدولية والمحلية المفروضة عليه.

٣- تشكيل رأي عام سوري متوافق نسبيا على القضايا الدستورية المطروحة يتم من خلاله الضغط على دوائر صنع القرار المحلية والإقليمية والدولية بما يراعي للسوريين خصوصيتهم الثقافية والدينية والاثنية والمجتمعية.

٤- إيصال صوت السوريين بالحوار الحر بعيدا عن أي ضغوط مادية ومعنوية ومن أي طرف كان.

ثانيا- الشريحة المستهدفة

على اعتبار أن جميع القضايا المطروحة للنقاش تتعلق بالدستور والعقد الاجتماعي ما يعني أنها تمس جميع السوريين لذلك فإنه سيتم استهداف شريحة واسعة جدا منهم تكون معبرة عن مختلف مشاربهم وانتماءاتهم الثقافية والدينية والاثنية والاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة أن تكون

الشريحة المستهدفة على مستوى معين من الوعي بالقضايا الدستورية المطروحة، وعليه فإن الشريحة المستهدفة ستتكون من مستويات ثلاثة وفقا لشرطي استيفاء التمثيل ووضوح المخرجات وفقا لمنهجية الدراسة:

١- شريحة القانونيين

٢- شريحة الشرعيين ورجال الدين

٣- شريحة المفكرين والمثقفين (كتاب وصحفيون، باحثون، أكاديميون، تربويون)

ثالثا- منهج الدراسة وأداتها

بناء على الطبيعة العملية للمشروع المدروس فقد تم اختيار المنهج المسحي القائم على أسلوب الحوار المباشر (مجموعة النقاش المركزة) بالأسلوبين الكيفي والكمي معا.

١- الأسلوب الكيفي (استمارة مقابلة): ويتم عبر وضع أسئلة مفتوحة ضمن القضايا المطروحة يتم النقاش حولها والإجابة عليها من وجهة نظر أفراد الشرائح المستهدفة.

٢- الأسلوب الكمي (الاستبانة): ويتم وضع أسئلة لها خيارات محددة لكل قضية مطروحة، يتم توزيعها على أفراد الشرائح المستهدفة بشكل ورقي أو تصميمها الكترونيا بحيث يتم إعطاء نسب كمية لكل سؤال مطروح مع نهاية المشروع.

رابعا- نوع العينة وحجمها

تعتمد الدراسة على العينة الاحتمالية (عشوائية طبقية)، بمعنى أنها عشوائية ضمن إطار المستويات الثلاثة للشرائح المستهدفة من السوريين، بحيث يكون حجمها في كل مجموعة نقاش مركزة بين (١٠-١٤) شخصا بنسبة ٢٠ بالمئة للسيدات على الأقل.

خامسا-تصميم استمارة المقابلة

١- المحور الأول : المواطنة بين الدين والقانون

- إذا علمت أن تعريف المواطنة في معظم الأدبيات السياسية هي "المساواة الكاملة بين أفراد المجتمع جميعا في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين"، فهل أنت مع تطبيقها في سورية ولماذا؟
- لنفرض جدلا أنّ الجميع مع تطبيق المواطنة في سورية، فما هي الحواجز التي ستصطدم بها" المواطنة" برأيك؟ (الإجابة تفصيلية وليست إجمالية)
- ما الخصوصية التي يتميز فيها المجتمع السوري عن غيره من وجهة نظرك؟ وكيف يمكن تحقيق مبدأ المواطنة في سورية مع مراعاة تلك الخصوصية؟
- يقال أنّ المواطنة ثقافة عملية وليست نظرية وهي تطور نفسها بنفسها خلال التطبيق، فكيف يمكن ذلك في المجتمع السوري؟

٢- المحور الثاني: مفهوم الدولة المدنية ومبادئها

- في عالم السياسية نسمع بمصطلحات من قبيل الدولة المدنية أو الديمقراطية أو العلمانية، فهل هناك فرق بين هذه المصطلحات وأين يكمن؟

- هناك من يقول أنّ مصطلح دولة مدنية ديمقراطية أصلح وأنسب لسورية من مصطلح دولة علمانية لأن الأخير يمكن أن يكون في ظل وجود نظام عسكري أو استبدادي أو شمولي في حين لا يتأتى ذلك في مصطلح الدولة المدنية الديمقراطية، فما الرأي بهذا القول؟
- في حال كانت الدولة مدنية أو علمانية أو ديمقراطية وقائمة على مبدأ المواطنة فهل يتعارض ذلك مع أن يكون : ((الفقه الإسلامي مصدر رئيسي من مصادر التشريع بما لا يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية))، وأين يكمن التعارض إن وجد؟

٣- المحور الثالث: الحريات الفردية وتعبيراتها في الدستور

- ما الحريات الفردية التي ينبغي احترامها وحمايتها؟
- كيف تصاغ تعبيراتها في الدستور من وجهة نظرك؟
- ما الفرق بين الحريات والحقوق؟

سادسا- تصميم بطاقة الاستبانة

- الجنس

أ- ذكر

ب- أنثى

- نوع الشريحة

أ- قانوني

ب- شرعي أو رجل دين

ت- مفكرون ومثقفون (كاتب صحفي – باحث وأكاديمي- تربوي)

١- إذا كانت الدولة المدنية بالمنظور السوري هي دولة غير عسكرية وغير دينية تقوم على مبدأ المواطنة والتداول السلمي للسلطة وفصل السلطات وأن السيادة للشعب وهو مصدر السلطات وتصون الحريات العامة والخاصة وتحمي المعتقدات وتحترم التعددية، وتسمح بوجود محكمة مدنية اصافة للمحاكم المفصولة على أساس الدين وتحترم الأعراف والذوق العام، فهل تؤيد هذا المفهوم؟

أ- نعم

ب- لا

ت- أخرى تذكر

٢- أن يكون الفقه الإسلامي في سورية مصدرا رئيسا للتشريع بما لا يتناقض مع الحقوق الأساسية للإنسان

أ- أوافق

ب- لا أوافق

ت- أخرى ذكر

٣- حرية الاعتقاد مصانة لكل فرد وتغييره بالإرادة الحرة مع سن قانون يمنع الاستخدام السياسي للتبشير الديني لحماية السلم الأهلي

أ- أوافق

ب- أوافق على مبدأ الضرورات تبيح المحظورات

ت- لا أوفق

ث- أخرى تذكر

٤- لا تفرض الدولة قوانين على المجتمع تتعارض مع عقائده ما لم تتعارض تلك العقائد مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان

أ- أوافق

ب- لا أوافق

ت- أخرى تذكر

٥- مفهوم المواطنة المتساوية يقتضي ألا يتم تحديد دين رئيس الدولة واحتكاره لأحد مكونات المجتمع السوري

أ- أوافق

ب- أوافق على مبدأ الضرورات تبيح المحظورات

ت- لا أوافق

ث- أخرى تذكر

٦- هل انت مع وجود مواد دستورية تضمن ألا يكون هنالك أي تمييز يحول دون وصول المرأة إلى أعلى المناصب في الدولة؟

أ- نعم

ب- لا

ت- أخرى تذكر

٧- هل أنت مع رفض أي محاصصة طائفية في إدارة أجهزة الدولة مع ضرورة أن تكون القوانين الانتخابية ضامنة لتمثيل نسبي وعادل للمكونات السورية في الأطر التشريعية.

أ- نعم

ب- لا

ت- أخرى تذكر

٨- حرية الفرد في الوصول إلى المعلومة والتعلم دون رقابة أو خوف

أ- أوافق

ب- لا أوافق

ت- أخرى تذكر

٩- حرية التجمع والتنظيم وتعني أنه من حق أي مجموعة تبني فكر أو نظرية أو أيديولوجية معينة بشرط ألا تقصي الآخر أو تلغيه بعقيدته وفكره وحريته.

أ- أوافق

ب-لا أوافق

ت-أخرى تذكر

١٠- حرية العمل والمبادرة الاقتصادية، وتعني حرية الفرد في اختيار نوع العمل أو التأثير في المنشأة اقتصاديا واختياره لطبيعة عمل تناسب ميوله وامكانياته

أ- أوافق

ب- لا أوافق

ت- أخرى تذكر

١١- الحريات الثلاث المذكورة أعلاه تخص المواطن السوري البالغ أما الطفل حتى ١٨ سنة فله حقوق منصوص عليها في شرعة حقوق الإنسان وحقوق الطفل بشكل خاص.

أ- أوافق

ب- لا أوافق

ت- أخرى تذكر

١٢- إلغاء الوصاية المبنية على الجنس (الذكر-أنثى)، وأن الحاجة برزت بشكل خاص في أثناء الحرب والنزوح اللجوء إلى ضرورة تحقيق المساواة في مبدأ الوصاية بغض النظر عن الجنس

أ- أوافق

ب- أوافق على مبدأ الضرورات تبيح المحظورات

ت- لا أوافق

ث- أخرى تذكر

سابعا- الآليات التنفيذية للمشروع

طالما أنّ نوع الشرائح المستهدف من المشروع متنوع وليس واحدا، فإننا لا نستطيع أن نفترض اتفاقا في الآراء حول أي قضية مطروحة للنقاش، ما يعني أننا سنأخذ برأي كل مشارك على حدى حتى ولو خالف به المجموع ونسجله، ولكن في نفس الوقت يمكن العمل على تسجيل توافق كل شريحة مستهدفة على الأقل حول السؤال المطروح، وبالتالي سيتكون لدينا على كل سؤال ثلاثة أو أربعة آراء متوافقة تبعا لعدد الشرائح المستهدفة، أخذين بالاعتبار تدوين رأي المخالف إن أصر على خلافه.

وبناء على هذه الألية يكون عدد مجموعة النقاش النموذجية /١٢/ شخصا للتخفيف من صعوبة إدارة النقاش وأخذ الوقت الكافي للمشاركين بالتفكير بأي مسألة ونقاشها بتمعن ودقة.

أما فيما يتعلق بالألية التنفيذية لبطاقة الاستبانة، فهي تختلف عن سابقتها بحيث يتم في نهاية المشروع إعطاء إجابات المشاركين نسبا كمية يمكن من خلالها حساب التأييد والرفض للأفكار التي يطرحها المشروع من مجمل الشرائح ومن كل شريحة على حدا أيضا، كما سيتم في نهاية المشروع كتابة ملخص تنفيذ لنتائج مجمل مجموعات النقاش، ليكتمل المشروع كميا وكيفيا.

وبالطبع فإن هذه الألية معدة للمشروع في تركيا وفي مناطق الشمال السوري المحرر، (ريف حلب الغربي – وعفرين – ريف حلب الشمالي – ريف حماة الشمالي)، ولا يوجد مشكلة في حال آراد الجميع تنفيذ هذا المخطط في حال تمّ الموافقة عليه، إلا أنّ فريق المؤسسة السورية لا يكون مسؤولا عن مخرجات المشروع إلا في المناطق المذكورة، وذلك بسبب عدد الورش الكبير جدا من جهة، ولاحتمالية اختلاف أليات تنفيذ المشروع في المناطق الأخرى خاصة التي تقع تحت سيطرة النظام في سورية لأسباب كثيرة أهمها الأمنية.

خاتمة:

لقد تمّ وضع هذه الرؤية التنفيذية بناء على مخرجات مجموعات العمل الثلاثة التي جرت في جنيف ٢٠١٧/١٢/١٣ وحضرها نحو عشرين شخصية سورية من مختلف الفعاليات الثقافية والأكاديمية والدينية، وقد خرجوا بتصورات مبدئية مشتركة لنقاشها وحوارها مع شرائح سورية واسعة وتحقيق الإجماع المطلوب عليها بعد الأخذ بالملاحظات التعديلات التي تتم عليها خلال الحوار السوري السوري المنشود.

إعداد: يحيى الحاج نعسان

صحفي وباحث في الرأي العام

٢٠١٨/٤/٣٠

نموذج عن جدول أعمال "أجندة" إحدى جلسات الحوار الخاصة بالمشروع.

أجندة عمل ورشة الريحانية الأولى

آليات التعافي المجتمعي في سوريا

المكان: الريحانية الزمان: /السبت/ ١٥ حزيران ٢٠١٩

مقدمة تمهيدية (تعريفية)

- خلصت مجموعة من السوريين من مختلف مكوناتهم الثقافية والدينية والعرقية خلال العامين الماضيين من مسار الحوار السوري – السوري إلى (ورقة أسس العيش المشترك ومحددات العقد الاجتماعي السوري) كورقة مبدأية يجمع عليها السوريين كافة للانتهاء من مرحلة صعبة ومفصلية من تاريخهم الحديث والولوج في مرحلة تأسيس الدولة الوطنية التي يتساوى فيها الجميع.
- وانطلاقا من الواجب الوطني من قبل مجموعة من الفاعلين من أبناء سورية تم تقييم الورقة، والتركيز على /٢٠/ نقطة منها، غطّت القدر الأكبر من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الدينية، وحرصت على الابتعاد عن الاقصاء والتهميش والتخوين بين المكونات السورية.
- تشكل مناقشة النقاط الـ ٢٠ ضرورة لإيجاد آليات تفعيلها في المجتمع السوري، والتأسيس لاستراتيجية تحفظ للمجتمع السوري تنوعه وطاقاته؛ وتضغط على المجتمع الدولي والفاعلين المؤثرين في المسألة السورية لإعادة فئات المجتمع السوري ومكوناته إلى وضعهم الطبيعي، ويأخذوا دورهم البنّاء في بناء بلدهم وإرساء المساواة والعدالة فيه.
- كما سيتمّ نقاش آليات لتأهيل وتعافي المجتمع السوري الذي يشهد صراعات مسلحة متعددة، والحفاظ على تماسكه الاجتماعي التي من شأنها خلق ظروف تتيح الجو الملائم لبناء السلام طويل المدى، بناءً على القيم الدينية المشتركة التي تؤسس لعيش مشترك آمن، ودعم إحساس أفراد المجتمع السوري بأهميتهم في عملية إعادة التعافي، باعتبارهم جزء لا يتجزأ منها.

التوقيت	الجلسة	المحاور
١٠,٠٠ – ١١,٣٠	الأولى	❖ التعارف والترحيب بالمشاركين. ❖ التعريف بمشروع الحوار السوري – السوري. ❖ المشهد السوري العام من وجهة نظر المشاركين
١١,٣٠ –١٢,٠٠	استراحة الفطور	
١٢,٠٠ – ١,٣٠	الثانية	نقاش النقاط الـ/٢٠/ كل نقطة على حدى مع المشاركين.
١,٣٠ – ١,٤٥	استراحة قهوة	
١,٤٥ – ٣,٠٠	الثالثة	تتمة النقاش في النقاط /٢٠/.
٣,٠٠ – ٣,١٥	استراحة	
٣,١٥ – ٤,٣٠	الرابعة	– برأيك أهم الآليات الناجعة لحشد التأييد الدولي للمساعدة في تطبيق النقاط العشرين؟ – ما هو دور الفعاليات الدينية السورية في المساهمة في إطلاق مسيرة التعافي المجتمعي والاقتصادي والسياسي وتعزيزها ونشرها؟ – توزيع الاستبيان الخاص بنقاط النقاش على المشاركين للإجابة عليها